

## أحداث أيلول / سبتمبر وحديث المفارقات العربية

خالد الدخيل\*

### مقدمة

في ظني أن حديث المفارقات العربية حان أوانه منذ زمن بعيد. غير أن أحداً لا يريد، فيما يبدو، أن يعطي ذلك اهتماماً وسط ضغوط الأحداث وتطوراتها المتتابعة. المفارقة هي قبول الشيء ونقيضه في الوقت نفسه. وقد يعكس هذا شيئاً من التناقض على مستوى الفرد. لكن عندما يتعلق الأمر بمجتمع، أو بأمة، فإن الأمر يتجاوز التناقض ليعكس حالة ارتباك ليست في أغلب الأحوال طارئة. ربما المفارقة والحالة هذه أمر طبيعي في التاريخ. إلا إنه عندما تكون المفارقة ليست الاستثناء، وإنما قاعدة السلوك والموقف، وعندما تتعلق المفارقة بالقضايا الأساسية في حياة الأمة، وتستوطن داخل المؤسسات الثقافية والسياسية، فإن هذا يدل على انحراف في الرؤية وخلل في البنية الثقافية التي تُوّطر هذه الرؤية.

على هذا الأساس يمكن النظر إلى ما في حياة العرب المعاصرة من مفارقات تاريخية. قد نستعيد هنا حالة فردية تخص مجتمعاً عربياً واحداً من دون غيره، وهي حالة الجزائر. فهذا البلد قدم أكثر من مليون شهيد في سبيل التحرر من الاستعمار الاستيطاني الفرنسي. لكن بعد مضي ما يقرب من أربعين عاماً على الاستقلال لا تزال اللغة الفرنسية تشكل جزءاً أساسياً من النسيج الثقافي للمجتمع الجزائري.

غير أن ثمة حالة مفارقة أعم وأكثر خطورة هنا. وتلك هي مفارقة الإغلاء من قيمة الاستقلال في الثقافة السياسية العربية من ناحية، والتساكن مع دولة تفتقد الاستقلال من ناحية أخرى. كيف؟ إحدى أهم سمات الدولة الحديثة هي قدرتها على التمييز بصورة واضحة لا لبس فيها من أي من التنظيمات الأخرى في المجتمع، سواء

---

(\* كاتب سعودي. أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الملك سعود/الرياض.

في ذلك التنظيمات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو غير ذلك. لكن مع أن الدولة العربية استعادت استقلالها من الاستعمار الخارجي، إلا أنها ما زالت تفتقد الاستقلال الداخلي. هذه الدولة لا تزال مرتهنة بتنظيمات أخرى داخل كل مجتمع عربي يخضع لحكمها. وبهذا المعنى فإن الدولة العربية، وتبعاً للمجتمع الذي تحكمه، تخضع لسيطرة أحد أهم أربعة تنظيمات تهيمن على المجتمعات العربية. فهي تخضع لسيطرة إما المؤسسة العسكرية، وإما العائلة/العشيرة، وإما الحزب أو الطائفة، وإما مركب من بعض هذه التنظيمات أو كلها معاً. وهذا ينطبق على كل الدول العربية من دون استثناء. ولعل من الواضح أن الدولة في الأخير هي القانون. وعندما تجد نفسها مرتهنة بقوة اجتماعية أو سياسية بعينها، فإن هذا يعني أن القانون بدوره يصبح مرتهناً بشكل يفقده حياديته واستقلاله.

مع ذلك لا تزال الشعوب العربية تملك القدرة على التعايش مع هذا الواقع، ولا تزال مشدودة إلى خطر القوى الخارجية من دون أن تعطي اعتباراً لفرضية أن الضعف الداخلي هو أهم أسباب التهديد الخارجي، وأن أهم علامات هذا الضعف هي فقدان الدولة لاستقلالها الداخلي. وإذا كان الاستعمار الخارجي يخضع الدولة لسيطرة قوة أجنبية، ويسلبها استقلالها، ومن ثم يسمح باستنزاف خيراتها وثرواتها، فإن خضوع الدولة لسيطرة تنظيم داخلي بمفرده من دون غيره يفضي إلى النتيجة ذاتها، الأمر الذي يفقد الدولة أهم خصائصها، وهي الاستقلال. وبالتالي يفقدها سر قوتها وهيمنتها داخل المجتمع، هيمنة بالمعنى الأيديولوجي وليس سيطرة العنف، والخوف من هذا العنف. وحين تفقد الدولة قوتها في الداخل تفقد قوتها في الخارج أيضاً. ومن هذه الزاوية يتجسد التهديد الخارجي.

قس على ذلك مفارقة الحديث العربي عن مزايا الديمقراطية، والتعددية، والمجتمع المدني، مثلاً، ثم التعايش والتساكن، بل التفكير على العكس من ذلك. والأمثلة كثيرة، وليست مجرد حالات فردية منفصلة بعضها عن بعض، الأمر الذي يعكس نسقاً ثقافياً متحكماً في الحياة العربية. وقد جاءت الأوضاع الحالية التي تمر بها المنطقة لتكشف، مرة أخرى، مدى تحكم منطق المفارقة هذا؛ حيث تجلى في الموقف العربي من الولايات المتحدة الأميركية بصورة عامة، ومن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بصورة خاصة.

الولايات المتحدة الأميركية بالنسبة إلى العرب هي الخصم الأول الذي يقف وراء إسرائيل بالرعاية والحماية. إلى هنا لا ينطوي الموقف على مفارقة. فإسرائيل هي العدو الأول، والولايات المتحدة هي الراعي الأول لهذا العدو. الإشكالية أن الخصم الأول

هو الحليف الأول للعرب، وهو كذلك الراعي الأول والأخير لعملية المصالحة مع العدو الأول. وتتعدّد الإشكالية حين نعرف أن الراعي الأول للعدو الأول ليس الدولة الأعظم في العالم فحسب، بل أيضاً يتوفّر في تجربته التاريخية حتى الآن أكثر النماذج نجاحاً: نماذج تمت تجربتها وأثبتت نجاعتها إلى حد جعل من القرن العشرين قرناً أميركياً بامتياز. ويزيد في تعدّد الإشكالية أن نموذج النجاح الأميركي تشعب إلى نماذج متعددة. فهناك النموذج الإداري، والنموذج السياسي، والنموذج الاقتصادي، والنموذج التكنولوجي والعسكري والفني، إلخ. من هنا، أو من الجمع الأميركي بين النموذج الطاغي في نجاحاته، وبين الدعم الطاغي في انحيازه إلى إسرائيل، تبثت إشكالية الموقف العربي من الولايات المتحدة. وتبثت مفارقات هذا الموقف في أجلى صورها: قبول الشيء ونقيضه في الوقت نفسه. وعليه، فأسباب الموقف العربي بهذه الصيغة متعددة. لكن ربما كان أبرزها في السياق الذي يهمننا هنا هو تحكّم النظرة الأخلاقية في هذا الموقف، وخصوصاً في صيغته غير الرسمية. الصيغة الرسمية، من ناحية أخرى، تحكّمها إلى جانب ذلك مصلحة سياسية ضيقة من دون أن يعني ذلك تجاهلاً لزاوية الصراع مع الدولة العبرية. لاحظ التعايش بين هاتين الصيغتين في الثقافة العربية لتبئين أول ملامح مفارقة الموقف العربي في هذه الحالة.

### ارتباك بين السياسة والأيدولوجيا

هنا نأتي إلى أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن. تنبع أهمية هذه الأحداث والموقف العربي منها من أنها بدت كأنها اللحظة التي دشنت سياسة أميركية جديدة تجاه المنطقة. وهي لحظة مشحونة بالكثير من الأسئلة. لكن سؤالاً واحداً فرضته تلك الأحداث هو أكثر ما يكشف عن إشكالية المفارقة في الموقف العربي منها. ولذا سيكون هو محور اهتمام هذه المقالة. يقول السؤال: هل كان يوم الثلاثاء، 11 أيلول/سبتمبر 2001، يوماً فاصلاً في التاريخ؟ الإجابة العربية عن هذا السؤال تكاد تتطابق مع الإجابة الأميركية، وهي أن ذلك اليوم جاء ليشكل حداً فاصلاً بين ما قبل وما بعد. وهي إجابة تنضح بها التغطية الإعلامية العربية، والكثير من الكتابات العربية التحليلية عن تلك الأحداث. والمفارقة أن إعطاء صفة الفصل التاريخي لأحداث 11 أيلول/سبتمبر يشكل الأيدولوجيا التي تؤسس لما يبدو أنه سياسة أميركية جديدة وتبرره. والعرب في هذه الحالة، أو أغلبهم على الأقل، يقبلون الأيدولوجيا، لكنهم يرفضون السياسة المترتبة عليها. وهذا تناقض بين قبول السبب من ناحية، وبين رفض النتيجة المترتبة عليه من ناحية أخرى. وهو تناقض يعبر عن حالة ارتباك

واضحة لا تميز بين السياسة والأيدولوجيا، لأن القول بأن أحداث أيلول/سبتمبر شكلت حداً فاصلاً في التاريخ ينطوي على مبالغة غير مبررة. ومن ثم فهو ليس إلا توصيفاً أيدولوجياً لتلك الأحداث.

لا يزال السؤال قائماً: هل فعلاً كان ذلك اليوم المشهود يوماً انقسم فيه التاريخ إلى ما قبل وما بعد؟ معظم من كتب في العالم العربي، وهو الذي يهمننا هنا، لا ينطلق من السؤال كإشكالية تفرض نفسها. على العكس يفترض الإجابة مسبقاً ليأتي السؤال نوعاً من تأكيد الإجابة لا تأكيد الإشكالية التي يتضمنها السؤال. واللافت أن هذه النظرة جاءت تحت تأثير التغطية الإعلامية، وخصوصاً العربية منها، وجاءت في أعقاب الحدث مباشرة. وهذا يعني أن أغلب ما كتب عن هذا الموضوع تم بحس إعلامي لا بحس تاريخي. وإذا كان مفهوماً في عصر أصبح فيه للإعلام، وتحديدًا الإعلام الأميركي، سلطة غير مسبوقة تتجاوز حدوده الجغرافية والثقافية، فإنه يبقى أن الإعلام يؤرخ للحدث، لكنه لا يقدم تفسيراً تاريخياً لهذا الحدث.

يتفرع من السؤال الأساسي أسئلة أخرى وذات صلة: هل نجم عن أحداث 11 أيلول/سبتمبر تحولات في المفاهيم وأنماط التفكير، أو في السياسات والعلاقات بصيغها السياسية والاقتصادية؟ هل تغيرت التحالفات السياسية الدولية؟ ثم هل تغير شيء في الثقافة الأميركية، أو في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الأميركي حيث وقعت الأحداث، أو في الدول المتأثرة مباشرة بما حدث، مثل السعودية ومصر؟ وهل استجد شيء في الأهداف السياسية الأميركية نتيجة تلك الأحداث؟ بل هل هناك ما يشير إلى أن تحولات مثل هذه أصبحت متوقعة الحدوث؟ هذه وغيرها أسئلة تتطلب الذهاب إلى أبعد من الدلالات المباشرة لما حدث.

### ملاحظات أميركية

نسجل في البداية ملاحظات تكتسب دلالتها من أنها جاءت من داخل الولايات المتحدة. فعلى شبكة الـ "سي إن إن" يوم الأربعاء (2002/9/3) طرح مقدم برنامج "لاري كينغ لايف" على كبير مذيعي الأخبار في شبكة "سي بي إس"، دان رانر، السؤال التالي: هل كنا نبالغ في تغطيتنا أخبار الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتداعياته؟ كانت الإجابة: "نعم ربما كنا نبالغ. نحن نحاول أن نفعل الشيء الصحيح، لكننا لسنا ملائكة. أنا أحب الملائكة، إلا أنني أعرف أنني لست ملاكاً. ثم هناك البعد التجاري في الأخبار، جانب التسويق الذي لا يمكن تجاهله." هذه ملاحظة من عمق الإعلام الأميركي تؤكد أن عدة دوافع كانت وراء تقديم أحداث أيلول/سبتمبر بالشكل الذي

قدمت وتقدم به في هذا الإعلام؛ منها، كما قال رانر، دوافع تجارية. وهذا شيء طبيعي في مجتمع أصبح فيه الاستهلاك، بما في ذلك استهلاك المعلومة والخبر، ركيزة من ركائزه الثقافية. وهناك ولا شك دوافع أخرى وطنية وسياسية تبرر المبالغة في وصف دلالات تلك الأحداث وتفسيرها داخل الإعلام وخارجه، وخصوصاً داخل دوائر صنع سياسات الدولة ورسم استراتيجياتها.

هناك ملاحظة أخرى وأعمق، انطلق صاحبها فيها من حس تاريخي لا إعلامي. وهي ملاحظة دقيقة ساقها كاتب أميركي، هو مايكل إليوت، في مجلة "تايم" (2002/9/1). تتعلق هذه الملاحظة بالمقارنة بين 11 أيلول/سبتمبر والهجوم الياباني في أثناء الحرب العالمية الثانية على بيرل هاربور في الولايات المتحدة. وذلك في 7 كانون الأول/ديسمبر 1941. ومن المعروف أن هذا الهجوم كان بداية دخول الولايات المتحدة تلك الحرب آنذاك. يقول إليوت: "إن الحرب العالمية الثانية مثلت بالنسبة إلى الولايات المتحدة مرحلة تاريخية مختلفة. ففي هذه الحرب تمت تعبئة أكثر من 21 مليوناً للقوات المسلحة، وأكثر من 300 ألف قضاوا في المعارك، وتم إنقاذ الاقتصاد من حالة ركود خانقة..". الأكثر من ذلك والأهم أنه بسبب هذه الحرب "بدأ الإبداع التكنولوجي يسير بسرعة لم يعرفها من قبل، وتغيرت مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية عما كانت عليه قبل الحرب، وبدأ الغطاء القانوني للتمييز العنصري بالتصدع. بل إنه في خضم الحرب أدت ضخامة الإنفاق العسكري إلى ولادة طبقة وسطى واسعة في المجتمع." وكم كان إليوت محقاً عندما قال إن تغيرات بهذا الحجم أو النوعية لم تحدث بعد هجمات أيلول/سبتمبر. وليس هناك ما يشير إلى أن شيئاً من ذلك قد يحدث نتيجة لها.

من جانبه يتفق المؤرخ الأميركي الشهير، آرثر شليسنجر، في أن بيرل هاربور "غيرت عالمنا إلى الأبد". ثم يتساءل في صحيفة "نيويورك تايمز": هل كانت أحداث أيلول/سبتمبر ستؤدي إلى النتيجة ذاتها. يرى شليسنجر أن حرباً على العراق قد تجعل من 11 أيلول/سبتمبر يوماً تاريخياً. ذلك بأن حرباً كهذه، كما يقول، "قد تزعزع استقرار الدول العربية، وتسمح لإسرائيل بمنع قيام دولة فلسطينية، وبالتالي توحد العالم الإسلامي ضدنا، الأمر الذي قد يؤدي إلى إشعال صراع حضارات." رؤية شليسنجر تاريخية، وافتراضاته صحيحة، لكنه غفل عن حقيقة أن المسألة العراقية وفكرة تغيير النظام العراقي سابقة من الناحية التاريخية لأحداث أيلول/سبتمبر.

هذه ملاحظات قليلة، وقد لا تمثل أكثر من الاستثناء في الفكر السياسي الأميركي هذه الأيام. وهذا يعود في الأرجح إلى سيطرة العقل الجماعي على المجتمع الأميركي

في أعقاب الهجمات، وإلى سيطرة المشاعر الوطنية في مثل هذه الأوقات. لكن الشاهد أن هذه الملاحظات تتفق في أن العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، لم يتغير عما كان عليه قبل ذلك اليوم المشهود. والسؤال هو: إلى أي حد تعكس هذه الملاحظات طبيعة الأحداث، وواقع ما بعد الأحداث؟ لا يمكن بطبيعة الحال تقليل ضخامة الآثار المأساوية لما حدث في 11 أيلول/سبتمبر، ولا تقليل الخسائر الكبيرة التي تسبب بها. لكنها في الأخير آثار وقتية بطبيعتها بسبب أن لا علاقة لها بجوهر البنية السياسية أو الاقتصادية لا في الولايات المتحدة، ولا في النظام الدولي ككل. من هذه الآثار، مثلاً، انهيار أسواق الأسهم في نيويورك، والخسائر الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في قطاعي النقل والتأمين بصورة خاصة، وامتداد ذلك إلى قطاعات أخرى. هذا عدا الخسائر في الأرواح، وقد كانت كبيرة بكل المقاييس. ثم هناك النزعة، أو الأيديولوجيا الانفرادية التي اتسمت بها السياسة الأميركية بعد أيلول/سبتمبر، وهي النزعة التي اختصرها الرئيس بوش الابن بعبارته الشهيرة أمام الأمم المتحدة بعد الأحداث: "إمّا أنكم معنا، وإمّا أنكم مع الإرهابيين."

### طبيعة الأثر

هذه وغيرها انعكاسات أفقية، وموقّعة. انهيار الأسواق حدث قبل ذلك ويحدث بعده. لم يحدث الانهيار هذه المرة نتيجة فشل في آليات أو قنوات الاستثمار، أو نتيجة انهيار تعرضت له أنماط الإنتاج المحلي أو العالمي. كان السبب هو الإحجام عن الإنفاق نتيجة الخوف الذي تركته الأحداث لدى الناس، وخصوصاً داخل المجتمع الأميركي. والخسائر المالية بدورها موقّعة لارتباطها بظاهرة هي الأخرى موقّعة. أمّا بالنسبة إلى أيديولوجيا النزعة الفردية فهي ليست جديدة على السياسة الأميركية. فمنذ ثمانينات القرن الماضي تميز المشهد السياسي الأميركي بعودة اليمين المحافظ مع انتخاب الرئيس الأسبق رونالد ريغن عام 1980 - 1981. لكن اللافت في هذا السياق أن أوضح آثار وانعكاسات هجمات أيلول/سبتمبر لم تتجاوز الجانب الاقتصادي. وحتى على هذا المستوى لم تتجاوز تلك الآثار في الغالب البعد المالي، من دون أن تمس البنية الاقتصادية ذاتها: قنوات الاستثمار وأدواته؛ علاقات الإنتاج؛ فلسفة الاستثمار وأهدافه؛ مركزية المعلومة في عملية الإنتاج؛ إلخ. وعلى الرغم من كبر حجم الخسائر المالية فإنها بقيت ضمن قدرة مؤسسات الاستثمار على استيعابها. في المقابل، لم تترك أحداث أيلول/سبتمبر أية انعكاسات ذات أهمية تاريخية على المستويين السياسي والثقافي، لا داخل الولايات المتحدة ولا خارجها. وفي هذا الصدد

تشير مجلة "تايم"، في عددها المذكور، إلى معلومة إحصائية ذات دلالة هنا. فقد ذكرت أنه يوم 16 أيلول/سبتمبر امتلأت الكنائس بالمصلين، وهو ما قد يشير إلى ارتفاع درجة التدين لدى الناس نتيجة الهجمات. لكن المتابعة الإحصائية أكدت أن شيئاً من ذلك لم يحدث. كذلك لم ترتفع نسبة الإقبال على التجنيد بين الأميركيين بعد الأحداث. وقبل ذلك وبعده لم يحدث تغير في علاقة الفرد بمجتمعه، أو بالدولة، أو بنمط معيشتة. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن مجتمعاتنا العربية ذات العلاقة المباشرة بما حدث، مثل السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة. المواقف هي ذاتها، والمفاهيم لم تتزحزح عن مكانها. علاقة الناس بالدولة، وهي علاقة فوقية وذات اتجاه واحد، لم تتغير. قضية التغيير في التعليم وفي المناهج كانت مطروحة قبل 11 أيلول/سبتمبر بأعوام. ربما زادت هذه الأحداث في إلحاح هذه القضية بأن جعلت منها ذات أهمية عالمية، إلا إنها لم توجد لها من عدم. بل إن السعودية، وبعد تلك الأحداث بعام كامل، قررت تأجيل إدخال اللغة الإنكليزية في مناهج المرحلة الابتدائية للتعليم العام. هذا على الرغم من كل ما قيل ويقال، داخلياً وخارجياً، عن ضرورة تغيير المناهج. أما على المستوى العالمي فلم تتغير العلاقات الدولية، ولا الأحلاف السياسية التي تحكم النظام الدولي، كما حدث في أعقاب سقوط الاتحاد السوفياتي. كذلك لم تتغير الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة، مسرح الحدث، والدولة الأعظم في العالم. ربما قيل إن مبدأ الهجوم الوقائي الذي أعلنته إدارة بوش كان من نتائج الهجمات في نيويورك وواشنطن. وهذا صحيح. لكن ينبغي لنا أن نتذكر أن خيار الهجوم الوقائي كان دائماً جزءاً من الاستراتيجية الأمنية الأميركية. والذي حدث بعد أيلول/سبتمبر أن هذا الخيار أخذ أولوية على غيره لدى الإدارة، وتحديدًا تجاه دول العالم الثالث، مثل العراق. ما المقصود إذاً بأن أحداث أيلول/سبتمبر غيرت العالم؟

### لحظات غيرت التاريخ

هناك أيام ولحظات اكتسبت صفة الفصل التاريخي. وهي أيام ولحظات كثيرة في التاريخ البشري. ولسنا بحاجة إلى العودة إلى التاريخ القديم لنكتشف أن سقوط الإمبراطورية الرومانية، وفتح مكة، وحركة الإصلاح الديني في أوروبا، مثلاً، كانت بين تلك اللحظات. تكفي الإشارة إلى بعض اللحظات التي شكلت بداية ما يعرف بالعصر الحديث: معاهدة ويستفاليا 1684، والثورة الفرنسية 1798، والثورة الروسية 1917. اكتسبت هذه اللحظات صفتها التاريخية لأنها كانت بداية تغير نوعي في العلاقات، وفي الفكر، وفي المفاهيم الحاكمة داخل ذلك الفكر وتلك العلاقات، سواء على

مستوى الرقعة التي حدثت فيها، أو على مستوى العالم ككل. معاهدة ويستفاليا غيرت مفهوم الدولة الوطنية في أوروبا ليتحول إلى مفهوم حاكم في التاريخ العلمي بعد ذلك. والثورة الفرنسية غيرت طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة من حيث أنها أدخلت فكرة المواطن كأساس لتلك العلاقة، تقوم على المساواة والحرية والإخاء. أما الثورة الروسية فكانت لحظة البداية لبروز الأيديولوجيا الاشتراكية التي اقتسمت مع الأيديولوجيا الرأسمالية بعد ذلك مساحة النفوذ داخل النظام العالمي. هذه وغيرها لحظات غيرت وجه التاريخ. ومن ثم فإن القول بأن أحداث أيلول/سبتمبر اكتسبت الصفة نفسها فيه كثير من التبسيط.

ربما قيل إن هذا حكم مسبق، وخصوصاً في ضوء شرط التراكم الذي يحتاج إلى عامل الوقت لتتحقق فعاليته. وهذا اعتراض يغفل حقيقتين: الأولى أن أحداث أيلول/سبتمبر تقع ضمن سياق تاريخي كانت بدايته سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب. وبالتالي فإن أحداث أيلول/سبتمبر كانت، في هذا السياق، نتيجة وليست سبباً له. الثانية أن شرط التراكم يفترض أن يكون الحدث لحظة مفصلية يبدأ منها التراكم وتطبعه بطابعها. وأحداث أيلول/سبتمبر ليست كذلك لأنها من إفرزات نهاية الحرب الباردة. وهذه النهاية هي اللحظة المفصلية التي بدأ منها التراكم، وأحداث أيلول/سبتمبر هي أحد معالم هذا التراكم.

### الحرب على الإرهاب

هناك من يقول إنه لولا أحداث أيلول/سبتمبر لما كان هناك ما أصبح يعرف بالحرب على الإرهاب، ولما حدث انقلاب في المفاهيم سمح بالخلط بين مقاومة الاحتلال، كما يفعل الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبين الإرهاب. وقد استخدمت إدارة بوش هذا الخلط ذريعة لإطلاق يد حكومة شارون في تصعيد حرب التركيع البشعة ضد الفلسطينيين. لكن الحقيقة أنه ليس هناك خلط حقيقي في هذه الحالة. فالقانون الدولي لا يزال محتفظاً بالتمييز بين الحالتين، ومن ثم فالمفاهيم لم تتغير في واقع الأمر. لكن هناك ضعف عربي فاضح من ناحية، وارتباك فلسطيني رسمي من ناحية أخرى، أعطيا انطباع الخلط في ظل الأوضاع الحالية. ثم إن حرب شارون بدأت قبل أحداث أيلول/سبتمبر بوقت غير قصير. أما الحرب على الإرهاب فأهدافها تتجاوز ما هو معلن منها، وهو دعم وترسيخ الهيمنة الأميركية على النظام الدولي في وجه خصوم ومنافسين دوليين، مثل الصين وألمانيا. الإرهاب في هذه الحالة هو اسم أيديولوجي لشيء آخر. فالولايات المتحدة تتوجس، وهي محقة في ذلك،



أن خصومها ومنافسيها قد يتمكنون من فرض شراكتهم لها على قمة الهرم الدولي. وهي تريد استباق ذلك بترسيخ هيمنتها.

وليس غريباً أنها تريد تحقيق ذلك ابتداءً من منطقة الجزيرة العربية والخليج. ففي هذه المنطقة أكبر مخزون للطاقة النفطية في العالم. ولعل من الجدير بالملاحظة هنا أنه إذا ما نجحت الولايات المتحدة في تغيير النظام العراقي واستبداله بنظام موال لها، فإنها تكون قد أحكمت طوقاً عسكرياً استراتيجياً حول هذه المنطقة ومعها منطقة الشام، وتحديداً سورية. وهو طوق يمتد من قاعدة غارسيا في المحيط الهندي، وجنوب الخليج العربي، مروراً بالأسطول الأميركي السابع في الخليج، والوجود العسكري الأميركي في دول الخليج، فقاعدة إنجيرليك في تركيا في الشمال. يضاف إلى ذلك الوجود الأميركي في أفغانستان ووسط آسيا في الشرق، وإسرائيل في الغرب. وداخل هذا الطوق تقع أهم وأكبر الدول العربية: السعودية وسورية ومصر، بالإضافة إلى إيران. إن النجاح الأميركي في هذه الحالة يتجاوز الهيمنة على العالم العربي والخليج، ليضع أوروبا، وخصوصاً ألمانيا، ودول آسيا بما فيها الصين واليابان، تحت رحمة السيطرة الأميركية المباشرة على أضخم مصادر الطاقة في العالم.

لا يمكن القول إن هذا التوجه السياسي الأميركي بدأ بعد 11 أيلول/سبتمبر، لأنه - وكما أشرت سابقاً - كان ولا يزال في صلب الاستراتيجية الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد تفتحت آفاق أوسع أمام هذا التوجه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتمهدت طرق وسقطت حواجز، الأمر الذي اتسع معه نطاق طموحات الهيمنة الأميركية. وهذا، في الواقع، ما تعكسه الأدبيات السياسية الأميركية التي خرجت بعد الحرب الباردة.

من ناحية أخرى تعكس الحرب على الإرهاب نزعة نحو العنف والتطرف، ونزعة نحو الانفراد بالسياسة الخارجية من جانب الإدارة الأميركية. هذه الإدارة تتعامل مع الإرهاب بمفاهيم شبه دينية وكأنه "ظاهرة مجردة معلقة في الهواء. والإرهابيون قساة يتصرفون بفعل إحياءات شيطانية لا علاقة لها بأي دوافع محددة." مثل هذا المفهوم سمح لدول أخرى باستخدام الإرهاب لتبرير سياساتها تجاه خصومها. وهو ما يفعله شارون مع الفلسطينيين، وبوتين مع الشيشان، وفاجبا ييه مع الكشميريين. من هذه الزاوية تتعرض "الحرب على الإرهاب لعملية اختطاف على يد قوى أخرى بسبب أن الإدارة الأميركية لا تملك تعريفاً سياسياً محدداً لهذه الحرب. وهذا سيؤدي، في الغالب، إلى تراجع الدعم العالمي للسياسات الأميركية، لأن الولايات المتحدة ستبدو في هذه الحالة أخلاقياً بليدة، وسياسياً ساذجة في رفضها التعامل مع الإرهاب

بأبعاده الأوسع والأعمق، وأنه ليس شيئاً معلقاً في الهواء، بل له جذور سياسية يجب مواجهتها. "هذا ما قاله زبغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر، في مقالة له في صحيفة "نيويورك تايمز" (9/1/2002). ما قاله بريجنسكي لا يؤكد عدم حدوث تغير ذي بال في السياسة الأميركية نتيجة أحداث أيلول/سبتمبر فحسب، بل يشير أيضاً إلى أن مفهوم الإدارة للإرهاب مفهوم قديم قدم الجناح اليميني المحافظ في الحزب الجمهوري الأميركي.

لقد غاب عن الكثيرين، وخصوصاً في العالم العربي، أن 11 أيلول/سبتمبر ليس تاريخاً فاصلاً، وإنما هو جزء من لحظة تاريخية أكبر وأهم. بعبارة أخرى: جاء ذلك اليوم نتيجة لحظة تاريخية فاصلة، ولم يكن هو هذه اللحظة تحديداً. بل إنه لم يكن سبباً في ولادة هذه اللحظة، وما كان له أن يكون وهو لاحق لها لا سابق عليها. وأعني بذلك، كما أشرت، لحظة انتهاء الحرب الباردة التي وضعت الولايات المتحدة الأميركية في مركز قيادة العالم. والمفارقة أن يأتي الرأي القائل بأن أحداث 11 أيلول/سبتمبر شكلت منعطفاً تاريخياً حاسماً، من الجانب العربي. وهي مفارقة لأن هذا القول ينطوي على تناقض بين قبول السبب من ناحية، وبين رفض النتيجة المترتبة عليها من ناحية أخرى. وإذا كان مفهوماً أن تأتي المبالغة في وصف وتفسير ذلك اليوم من إدارة أميركية، ومن إعلام أميركي يشاركتها في توجهاتها السياسية، فما هو مبرر الجانب العربي في هذه الحالة؟ والأكثر مدعاة إلى الاستغراب أن هذه ليست المفارقة العربية الوحيدة. بقي أن نعرف تفسير هذه الحالة العربية. وهو ما أرجو أن أقوم به في مقالة لاحقة، إذ الموضوع يستحق معالجة مستقلة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>